الكلام المشترك (المدرج) في القرآن الكريم دراسة دلالية

.....

د. عناد مخلف مهبش الهيتي

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

يُعَد القول المشترك (المدرج) في القرآن الكريم من الفنون الجميلة التي تستحق الدراسة والوقوف عليها؛ لِما فيها من دقّة التعبير ولطائف خفية تتكشّف أسرارها بكثرة المراجعة وطول التأمّل مع مراعاة الجوانب اللغوية والنحوية والبلاغية؛ لأنّ لها دلالاتٍ قد تكون متعددة، وهذا القول المشترك (المدرج) يُشترَط فيه أن يأتي من طرفين أحدهما يكون معقِّبًا على كلام الآخر، لكن هذا التعقيب يصح أن يكون للأول، وهذه ليست بقليلة في القرآن الكريم، وجاءت على نوعين: أحدهما ما كان بين الله عزّ وجلّ وعباده، والآخر بين العباد، وأغلب الموضوعات التي جاء فيها هذا النوع موضوعات القصص القرآني، وكان فيها معالجة مهمّة لموضوعات دقيقة؛ لينبّه على أهمية الموضوع المتحدَّث عنه، إلى جوانب موضوعات أخرى كالدعاء، وبيان العبرة منه، أو للتعلّم.

Abstract

The common saying is considered (listed) in the Holy Qur'an is a fine arts worthy of study and standing on it; because of the accuracy of the expression and subtle hidden secrets reveal the abundance of review and the length of meditation, taking into account the linguistic, grammatical and rhetorical aspects; because it has implications may be multiple, It is required to come from two parties, one of which is a sin on the words of the other, but this comment is true for the first, and this is not a few in the Holy Qur'an, and came on two types: one was between God Almighty and his slaves, and the other between the slaves, This type of topics is not Qur'anic stories, and it was an important treatment of the subjects of accurate; to pay attention to the importance of the subject that is talked about, to the aspects of other topics such as the claim, and demonstrate the lesson, or to learn.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمدًا على كل نعمائه، والصلاة والسلام على رسوله، صلاة تبلغ ما أمر الله به، وعلى آله وأصحابه، ومن اتبعهم.

وبعد:

فلا يختلف اثنان على أنّ القرآن الكريم جمع أكمل وجوه الفصاحة والبيان، بوجيز عباراته، ودقيق ألفاظه، حتى خرج عن مألوف كلام العرب بكثرة معانيه، وغالَب كل متحديه، وهذا البحث يبحث في بيان بعض آياته التي يمكن أن تكون لقائل معين، ويمكن أن تكون حكيت على لسان قائل غيره، على سبيل التعادل أحيانًا، أو ترجيح أحدهما.

والكلام المشترك أو المدرج: هو أن يُدرَج كلام يصحّ أن يكون من الشخص الرئيس في المحادثة، ويصح أن يكون تعقيباً منه على لسان آخر على كلام الأول، وقد ورد في القرآن الكريم في مواضع ليست بقليلة، لكنّها تحتاج إلى دقّة في تتبعها؛ لأنّه من المواضع اللطيفة والدقيقة التي يمكن أن تضيف دلالات جديدة في فهم جزء من لغة القرآن الكريم، وتدبر آياته، وهذه الدلالات متنوعة كلٌّ بحسب موضعه، وهذا الاشتراك في أغلبه متعادل بين طرفي المتحاورَين، أو المتكلم والراوي عنه.

وقد قدّمتُ لهذا البحث بتمهيد ذكرت فيه بعض متعلقات البحث التي تناثرت في صفحاته، ومن ثَمّ، جعلته في مبحثين اثنين، أحدهما: القول المشترك بين الله عزّ وجلّ وما حكاه على لسان أحد من خلقه، والآخر: القول المشترك بين خلقه، وبيّنتُ دلالة الوجهين كلٌّ حسب مجيئه في الآيات الكريمة من جهة النحو والمعنى، وبعدها خاتمة البحث ذكرت فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، ومن ثَمّ هوامش البحث وقائمة المصادر.

والحمد لله كما بدأت به هذا البحث أختم به، وأصلي وأسلم على من أُنزل إليه الكتاب، وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم.

التمهيد: مفهوم الاعتراض

يُعَدّ موضوع البحث أحد أنواع الاعتراض، وعرفه الزركشي بقوله ((أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه ولا يفوت بفواته فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة))[١]، وهذا التعريف يبدو متقاربًا من تعريف القزويني، إذ الاعتراض عنده ((أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر، لا محلّ لها من الإعراب))[٢]، وهذا الحد يشمل البياني والنحوي، إلا أنّ النحاة عندهم شرط زائد على البيانيين، وهو أن يكون الاعتراض بين شيئين متلازمين[٣]،كأن يكون بين المبتدأ والخبر، أو بين المتضايفين، أو الجار والمجرور، أو المتعاطفين وغيرها، وعلى هذا يكون الاعتراض البياني أشمل وأوسع من الاعتراض النحوي؛ لأن البيانيين لم يشترطوا هذا الشرط، وقال السيوطي: ((قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب كلمة أخرى كأنها معها، وهي غير متصلة بها))[٤].

والقول المشترك سمّاه الزركشي بالمدرج[٥] كذلك هو جزء من الجملة الاعتراضية سواءً أكانت بلاغية أم نحوية، وقد ذكر الزركشي فائدة الجملة الاعتراضية، لكن سأذكر منها ما يفيد هذا البحث، وأهمها:

١- تقرير الكلام، كقوله تعالى: ((وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون))[٦].

٢- تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد على أمر علق بهما[٧].

وفي أثناء هذا البحث مسائل متعلقة بالجملة القرآنية، ومن أهمّها

أولاً: مجيء الجملة المعنية بالحث آخرًا، وهذا ما يجعل الكلام عليها بين الاستئناف والاعتراض، ويختلف اعتراض النحويين عن اعتراض البيانيين؛ لأن مفهوم كلّ واحد منهما مختلف، إذ يُنظَر إليه من قبيل الصناعة النحوية عند الأولين، وارتباطه بالمعنى عند الآخرين، أمّا النحاة فقد جعلوا الاعتراض بالكلمة وشبه الجملة وبالجملة بين المتلازمين[٨]، لكن ما يهمنا هنا الاعتراض بالجملة، كقول الشاعر[٩]:

وقدْ أدركتْني والحوادثُ جمّةٌ أسنّةُ قومٍ لا ضعافٌ ولا عزلُ

فقد اعترض بالجملة الاسمية (والحوادث جمة)، بين الفعل والفاعل[١٠].

أمّا البيانيون فقد نقل القزويني موقفهم من الاعتراض عندما يكون في آخر الكلام، إذ قال: ((ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرنا، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان: فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعًا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنىً، بل تجوز أن يقع في آخر كلام أو يليه غير متصل به معنى ... وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعًا في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعًا في أحدهما))[١١]، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ القول المشترك ليس كله وقع تذييلًا .

ثانياً: إنّ في الجملة المشتركة القول رابطاً أو دليلًا إمّا مقالي أو حالي، وعلى الرغم من إشارة البيانيين إليه لكنّ النحاة كانوا أكثر ذكرًا له، وقد ظهر هذا الدليل في بعض الآيات التي يكون القول الثاني غير مذكور خاصّة، ومن المعلوم أنّ الجملة إذا احتاجت لأحدهما فلابدّ من وجود محذوف حتى تكون الجملة موجّهة توجيهًا صحيحًا، وسيأتي بيان ذلك كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى.

ثالثًا: أكثر ما يجيء هنا الرابط الواو أو الاستئناف، والأخير لا يوجد عليه إشكال، من حيث كون الجملة مستأنفة أولا، لكن الاختلاف في الواو إن كانت رابطة، كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[١٢]، والواو هنا في قوله: (وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)، تصح أن تكون عاطفة وحالية ومستأنفة، على ما سيأتي في مواضعه إن شاء الله.

المبحث الأول:

القول المشترك بين الله عزّ وجلّ وبين ما حكاه على لسان أحد من عباده:

ورد كثير من الآيات القرآنية كان القول فيها مشتركًا بين الله عزّ وجلّ وبين ما حُكيَ من عباده، وقد اختلفت باختلاف الموضوع والغرض ونوع الاشتراك، من ذلك:

أولًا: قوله عز وجلّ: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[١٣]، فقوله: ((وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى))، هنا اختلفت الأقوال في الاعتراض، أهي جملة واحدة أم جملتان؟ والراجح أنّ المقصود الجملة الثانية، واختلفت، وإن كان السمين الحلبي بيّن أنّ الخلاف فيها ليس ذا بال، إذ قال: ((والمشاحة بمثل هذه الأشياء ليست طائلة، ... ليس فصلًا بجملتي اعتراض ممنوع، بل هو فصل بجملتي اعتراض، وكونه جاء اعتراضًا في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في قوله فصل بجملتين))[١٤].

والأقوال في عود هذا الكلام بين طون القول لمريم وبين الله عزّ وجلّ، قال الماتريدي: ((اختلف فيه: قيل: إنّ ذلك قولها، قالت: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى) على إثر قولها: (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى)؛ لما تحتاج الأنثى إلى فضل حفظ وتعاهد، والقيام سبابها ما لا يحتاج الذكر. وقيل: إنّ ذلك قول قاله - عَزَّ وَجَلَّ - لما قالت: (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى)، جوابًا لها، (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى) فيما قصدت، واللهَّ أعلم))[١٥]، وهنا تصحّ أن تكون عاطفة كما أكّد على ذلك المرادي والمالقي[١٦]

وعلى الثاني يصحّ أن يكون من قولها وتكون جملتان معطوفتين، ولعلّ من أوائل من صرّح بأنّه من قولها ابنُ قتيبة[١٧] مستندًا بذلك إلى قراءة ابن عامر[١٨]، وبه قال الطبري[١٩]، وأضاف ابن عطية دليلًا آخر على أنّه من قولها، وهو تقديم الذكر على الأنثى في هذا الموضع، إذ لو كان من كلام الله تعالى لقدّم الأنثى هنا، قال: ((وبدأت بذكر الأهمّ في نفسها وإلا فسياق قصتها يقتضي أن تقول: وليست الأنثى كالذكر، فتضع حرف النفي مع الشيء الذي عندها وانتفت عنه صفات الكمال للغرض المراد))[٢٠]، لكن كلامه فيه نظر؛ لأنّه يجوز أن يكون: وليس الذكر مثل هذه

الأنثى، فتكون الألف واللام في (الأنثى) للمعهود السابق، وتكون الألف واللام في (الذكر) للمعهود الذهني، ومن وجه ثانٍ: أنّ المراد نفي التسوية بينهما، فلا فرق بين تقديم الذكر أو تقديم الأنثى، ومن وجه ثالث: افتراض صحة كلام ابن عطية لكن على طريقة من يأخذ الأعلى فيجعله المشبه عند قصد التسوية قصدًا للمبالغة[٢١].

ودلالة كون هاتين الجملتين من قولها جاءت به على سبيل الاعتذار والخجل من الله تعالى؛ لأنّ النذر في خدمة بيت المقدس عندهم مقتصرة على الذكور، أو يكون على إظهار التوجع والحزن[٢٢]، أمّا قولها (والله أعلم)، وليس: وأنت أعلم فإنّه إلتفات من الحضور إلى الغيبة؛ إظهارًا لعظمته، وفيه قرينة لفظية على أنّ الخبر مستعمل في التحسر، ومن المعلوم أنّ الواو للعطف هنا، وهذا ما يجعل الكلام من قولها.

والقول الثاني: إذا كانت الواو للاستئناف ولا فرق بين أن يكون الابتداء بالجملة الاسمية أو الفعلية، والعلة في ذلك أنّ ما بعدها لا يرتبط بما بعدها[٢٣]، وتصحّ كذلك أن تكون للاعتراض

أنّ هذا من كلام الله تعالى وتكون الجملتان معترضتين بين العاطف والمعطوف، وقد رجح هذا القول جمع من النحويين والمفسرين، استنادًا إلى قراءة الجمهور، ويؤيدها قراءة ابن عباس رضي الله عنهما[٢٤]، ومن النحويين الفارسي[٢٥]، والعكبري، إذ قال: ((يقرأ بفتح العين وسكون التاء على أنه ليس من كلامها، بل معترض ؛ وجاز ذلك لما فيه من تعظيم الرب تعالى، ويقرأ بسكون العين وضم التاء على أنه من كلامها والأولى أقوى؛ لأن الوجه في مثل هذا أن يقال: وأنت أعلم بما وضعتُ، ووجه جوازه أنها وضعت الظاهر موضع المضمر تفخيمًا، ويقرأ بسكون العين وكسر التاء، كأن قائلًا قال لها ذلك))[٢٦]

وجزم به كلٌّ من ابن أبي زنجلة[٢٧]، والواحدي[٢٨]، إذ يرى أنه لو كان من كلامها لقالت: وأنت أعلم بما وضعتُ؛ لأنّها تخاطبه جلّ وعلا، وأيّده القزويني[٢٩] في ذلك.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ سيكون تعريف الذكر وتقديمه على الأنثى في هذا القول تعريف الجنس لما هو مرتكز في نفوس الناس من الرغبة في مواليد الذكور، أي: ليس جنس الذكر مساويًا لجنس الأنثى[٣٠]، ودلالة هذا الوجه تعظيمًا للحادثة فهي نذرت ما في بطنها وكانت ترجو أن يكون ذكرًا، وتنويهًا بشأنها؛ لأن المقصود منه: أنّ الله

أعلم منها بنفاسة ما وضعت، وأنّها خير من مطلق الذكر الذي سألته، فالكلام إعلام لأهل القرآن بتغليطها، وتعليم بأن من فوض أمره إلى الله لا ينبغي أن يتعقب تدبيره[٣١].

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٣٢]، قوله: ((وذلك جزاء الظالمين))، يحتمل معنيين، على ما في الواو من معانٍ للعطف أو الاستئناف أو الاعتراض، وهما:

الأول: إن كانت معطوفة على الجملة التي قبلها فستكون من قول المقتول من أحد ولدي آدم المحكي على لسانه.

والآخر: إن كانت الجملة اعتراضًا فإنّه يكون اعتراضًا بيانيًا مذيلًا وسيكون من قول الله عزّ وجلّ.

أمّا الأول فقد اختاره الطبري ومجموعة من المفسرين، إذ قال: ((وهذا يدل على أن الله عز ذكره قد كان أمرَ ونهى آدم بعد أن أهبطه إلى الأرض، ووعد وأوعد. ولولا ذلك ما قال المقتول للقاتل: "فتكون من أصحاب النار" بقتلك إياي، وأخبره أن ذلك جزاء الظالمين))[٣٣]، وجعله أبو حيان أظهر من القول الثاني[٣٤]، وتابعه الآلوسي[٣٥].

وأمّا الرأي الثاني فقد عده النحاس استئنافًا[٣٦]، وجعله ابن عطية من كلام الله عزّ وجلّ، وهو إخبار من الله تعالى للنبيّ محمدﷺ[٣٧]، ووافقه ابن جُزَي[٣٨]، وفيما يبدو لي أنّ من قال بهذا الوجه له دليل آخر من القرآن، إذ ورد قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٣٩].

وفائدة هذا الاشتراك أنّه إن كان من قول المقتول من ابني آدم فإنه زيادة في النصح والإرشاد والتحذير، والتهديد والوعيد، وإن كان تعقيباً من الله تعالى فهو حكم تشريعي عام يكون لكل مريد لهذا الفعل، وهذا الجزاء ليس محصورًا بهذا الفعل، بل لكل فعل فيه ظلم.

ثالثًا: ((﴿ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾[٤٠]، في جملة: ((إِنَّ اللهَّ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ))، اختلفت الآراء في عودها بين الخطاب على لسان موسى عليه السلان، وبين الله عزّ وجلّ، والأغلب أنّه من كلام موسى (عليه السلام)[٤١].

وذهب بعض المفسرين إلى أنّه من قول الله عزّ وجلّ لكن ليس على سبيل الترجيح، وإنّما ذكروا أنّه يصحّ عودُه على أحدهما [٤٢]، ومنهم أبو حيان إذ جوّز إعادة هذا الكلام على أحدهما، وذكر صحّة إعادته لله تعالى عندما استدلّ بقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [٤٣].

ويبدو أنّ السبب في كونه يصح لأحدهما أنّه أوقع الظاهر موقع المضمر؛ لأنّ الأصل لو كان على سبيل القطع لكان -والله تعالى أعلم- لا يصلح عملكم[٤٤]، والعلّة فيه ليس المراد بعدم إصلاح عملهم جعْل فسادهم صلاحًا، بل عدم إثباته وإتمامه، وهو اعتراض تذييلي للتأكيد.

رابعًا: قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾[٤٥]، في إعراب (الذي) وجوه، هي:

الأول: صفة لـ(ربي)[٤٦]، من قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ [٤٧].

الثاني: مرفوع خبر لمبتدأ مضمر[٤٨]، أو مبتدأ مستأنف به الكلام وما بعده خبر عنه[٤٩].

الثالث: منصوب على المدح[٥٠].

واختلف المفسرون في عود الكلام على كلام الله تعالى أم موسى عليه السلام؟ فمن قال: إنّه على إضمار مبتدأ وإنّه من كلام موسى يقدّر الضمير (هو)، وإذا من كلام الله سيقدر (أنا)، واستدلّوا بأنّه من كلام الله تعالى أنّه خاطب المشركين من أهل مكّة[٥١]، وقال مكّي بن أبي طالب: ((ليس بمتصل بما قبله؛ لأنّ ما قبله من جواب المشركين - حكاه الله عنهم، ولو اتصل بما قبله لكان: الذي جعل لنا الأرض، لكن معناه: إنّ الله جل ذكره وصف نفسه بنعمه بعد جواب المشركين))[٥٢]، وجاء في فتح البيان: ((وهذا من جملة كلام موسى في جواب فرعون عن سؤاله الأول فهو مرتبط بقوله: ((ثم هدى))، لكنه ذكر في خلال كلامه على سبيل الاعتراض... ثم قال سبحانه تتميماً لما وصفه به موسى (وأنزل من السماء ماء) هو ماء المطر، قيل إلى هنا انتهى كلام موسى، وما بعده وهو: ((فأخرجنا به))، من كلام الله سبحانه))[٥٣]، وأرى أنّ الكلام هنا يحتاج إلى تفصيل، وهو من الكلام المحكي عن موسى عليه السلام، وإنّما التفت إلى التكلم منبّهاً على ظهور ما فيه من الدلالة على كمال القدرة الإلهية والحكمة،

وإيذاناً بأنّه مطاع تنقاد الأشياء المختلفة لمشيئته، وقد يُقال: إنّ هذا خلاف الظاهر مع استلزامه فوت الالتفات لعدم اتحاد المتكلم –كما سيأتي– والجواب عنه بأنّ الكلام كلّه محكي عن واحد وهو موسى عليه السلام، والحاكي للجميع هو الله سبحانه، والمعنى: فأخرجنا بذلك الماء بسبب الحرث، والمعالجة[٥٤].

أمّا رفعه على الاستئناف فقد قال به الواحدي[٥٥]، ووافقه عليه من المحدثين سعيد حوى، إذ عدّ هذا الاستئناف مفيدًا معنيين:

أحدهما: أنّ هذا التعريف على الله تعالى يعد امتدادًا لما قبله من موسى عليه السلام، وهو بهذا يعدّه استئنافاً بيانيًا.

والآخر: أنّ كلام موسى عليه السلام هذا كان جوابه لفرعون عن سؤاله: وما ربّ العالمين[٥٦].

وجعل الزمخشري هذا القول من كلام الله عزّ وجلّ، بعد أن ذكر أنّه يصحّ كونه صفة لـ(ربي)، وخبرًا لمبتدأ محذوف، أو منصوبًا على المدح، وجاء على طريقة الإلتفات، انتقل فيه من لفظ الغيبة إلى لفظ المتكلم المطاع، لما فيه من الافتنان والإيذان بأنّه مطاع تنقاد له الأشياء المختلفة، وتذعن الأجناس المتفاوتة لمشيئته، لا يمتنع شيء على إرادته[٥٧]، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾[٥٨]، لكن اعترض عليه ابن المنير بأنّ هذا ليس من باب الاعتراض؛ لأنّ الالتفات إنّما يكون في كلام المتكلم الواحد عنده، يصرف كلامه على وجوه شتى، وإنّ الله تعالى حكى عن موسى عليه السلام قوله لفرعون: ((عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي فِي كِتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسى))، ثم قوله: ((الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً إلى قوله فَأَخْرَجْنا بِهِ أَزْواجاً مِنْ نَباتٍ شَتَّى))، إمّا أن يجعل من قول موسى فيكون من باب قول خواص الملك: أمرنا وعمرنا، وإنّما يريدون الملك، وليس هذا بالتفات، وإمّا أن يكون كلام موسى قد انتهى عند قوله: ((وَلا يَنْسى))، ثم ابتدأ الله تعالى وصف ذاته بصفات العامة على خلقه، فليس التفاتًا كذلك، وإنّما هو انتقال من حكاية إلى إنشاء خطاب، وعلى هذا التأويل ينبغي للقارئ أن يقف وقفة عند قوله: ((وَلا يَنْسى))؛ ليستقر بانتهاء الحكاية، ويحتمل وجهًا آخر: وهو أنّ موسى وصف الله تعالى بهذه الصفات على لفظ الغيبة، فقال: ((الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً وَسَلَكَ لَكُمْ فِيها سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجْنا بِهِ أَزْواجاً مِنْ نَباتٍ شَتَّى))، فلمّا

حكاه الله تعالى عندما أسند الضمير إلى ذاته؛ لأنّ الحاكي هو الله تعالى على لسان موسى، فمرجع الضميرين واحد[٥٩]، لكن الطيبي كان أكثر دقّة من ابن المنير، بل واعترض عليه، ((وقلتُ: هذا الأخير له وجهٌ؛ لأنه إذا نُظر إلى أن الله تعالى حكى عنه وغير العبارة يكون التفاتاً، وإذا نُظر إلى أن الله تعالى حكى عنه وغير العبارة يكون التفاتاً، وإذا نُظر أن موسى عليه السلام سمع هذه الكلمات بعينها من الله تعالى فاقتبسه وأُدرج في كلامه، كان التفاتاً أيضاً))[٦٠].

أمّا الرازي فقد جعله من كلام الله تعالى، وأوجب جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، ولا يُعرَب على غير هذا الوجه، إذ قال: ((قال صاحب «الكشاف» : الذي جعل مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، أو لأنه صفة لربي، أو منصوب على المدح وهذا من مظانه ومجازه، واعلم أنه يجب الجزم بكونه خبرًا لمبتدأ محذوف إذ لو حملناه على الوجهين الباقيين لزم كونه من كلام موسى عليه السلام، ولو كان كذلك لفسد النظم بسبب قوله: فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى))[٦١]، ووجه فساد النظم يتعلق بالآيات بعد هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَـٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَـٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾[٦٢]، فالأمر في (كلوا وارعوا)، وكذلك (منها خلقناكم وفيها نعيدكم)،لا يليق بموسى عليه السلام، بل يليق برب العالمين وحده سبحانه وتعالى، ومن هذا أثبت الرازي أن هذا الكلام لله تعالى، ووافقه عليه البيضاوي[٦٣]، وابو حيان[٦٤] .

خامسًا: قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[٦٥]، في قوله: ((وكذلك يفعلون))، تحتمل الواو أن تكون عاطفة على ما قبلها، وتحتمل أن تكون استئنافًا، وتحتمل أن تكون معترضة بين الكلام السابق والكلام اللاحق وهو قوله: ﴿ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[٦٦]، وفي الوجوه النحوية دلالتين، وفيها وجه نحوي آخر لكن لم يذكره المفسرون وهو وقوع الجملة حالية من الملوك.

أمّا كون الواو عاطفة وحالية وأحد وجهي الاستئناف فإنّ الكلام سيكون من قولها، فإنها معطوفة على قولها الأول[٦٧]، وعلى الاستئناف إضمار (قالت) فتكون جملة مقول القول[٦٨]، واحتج الزمخشري على أنّه من قولها بحجّتين:

أحدهما: أنّها عاشت في بيت الملوك واصبحت عندها خبرة من أخبار الدول والمماليك فسمعت نحو ذلك ورأت، ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية وما رأت من الرأي السديد.

والآخر: سدّ الذرائع على ما في كلامه، ((وقد يتعلق الساعون في الأرض بالفساد بهذه الآية ويجعلونها حجة لأنفسهم، ومن استباح حراماً فقد كفر، فإذا احتج له بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين كفرين))[٦٩]، وتبعه ابن عطية[٧٠]، وقال الطاهر: ((وجملة: ((وكذلك يفعلون)) استدلال على المستقبل بحكم الماضي على طريقة الاستصحاب، وهو كالنتيجة للدليل الذي في قوله: ((إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها))، والإشارة إلى المذكور من الإفساد وجعل الأعزة أذلة، أي: فكيف نلقي بأيدينا إلى من لا يألو إفسادًا في حالنا))[٧١].

أمّا من قال بأنّ الجملة معترضة فإنّه سيكون من كلام الله عزّ وجلّ، وذهب إليه أكثر النحاة والمفسرين،[٧٢] وأول من قال به الفراء[٧٣]، وعلى هذا الرأي سيكون من قبيل التأسيس والتأكيد والبياني في الوقت نفسه، إنْ وصلنا قوليها ببعض، تأسيسًا لأنّ الخطاب موجه للنبي ﷺ، ولنا جميعًا، وتأكيدًا من الله عز وجلّ وتصديقًا لقولها، ((إنّ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة))، واحتجّ الزجاج أنّه لو كان من قولها، لأصبح في الكلام تكرير من غير فائدة؛ لأنّها ذكرت الإفساد قبل ذلك[٧٤]، وكونه قول الله عزّ وجلّ هو قول بعض الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما، وبعض التابعين كسعيد بن جبير[٧٥].

سادسًا: قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴾[٧٦]، في قوله: ((وقد خاب من افترى))، قولان تبعًا للتوجيه النحوي،

أحدهما: أنّ هذه الجملة من قول موسى عليه السلام، وينتظم تحته أن تكون الواو عاطفة فتكون الجملة معطوفة على مقول القول، أو مستأنفة في أحد وجهيها، وكذلك حالية من الضمير في (لا تفتروا)، أو معترضة بشرط أن تكون مقررة لمضمون ما قبلها[٧٧]، قال الطاهر بن عاشور: ((وجملة: (وقد خاب من افترى))، في موضع الحال من ضمير ((لا تفتروا)) وهي مسوقة مساق التعليل للنهي، أي: اجتنبوا الكذب على الله، فقد خاب من افترى عليه من قبل، بعد أن وعظهم فنهاهم عن الكذب على الله، وأنذرهم عذابه، ضرب لهم مثلا بالأمم البائدة الذين افتروا الكذب على الله فلم ينجحوا فيما افتروا لأجله، ومن الموصولة للعموم))[٧٨].

والآخر: أنّه من قول الله تعالى، وهذا إمّا بالاستئناف، أو بالاعتراض، لكن هذا الوجه قليل من قال به، وقولهم كان غير مصرَّح به، كابن فارس، والرازي، والآلوسي(٧٩).

سابعًا: قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَـٰدِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (٨٠)، ورد في جملة ((إنّ الله لا يهدي من هو مسرف كذّاب)) قولان:

أحدهما: أنّها من كلام المؤمن من آل فرعون، فتكون إمّا معطوفة على قوله السابق، أو استئناف تعليلين كما يرى الطاهر بن عاشور، ((فالمقصود منها تعليل... أي: لأنّ الله لا يقره على كذبه، فإن كان كاذبًا على الله فلا يلبث أن يفتضح أمره أو يهلكه)) (٨١)، وممن رجح هذا الوجه: القرطبي والآلوسي(٨٢)، ورجح أنّها مستأنفة متعلقة معنىً بالجملة الشرطية الأولى أو بالثانية أو بهما، أي: متعلقة بجملة الشرط الأولى التي فيها الكذب، أو متعلقة بجملة الشرط الثانية التي فيها الصدق، أو متعلقة بهما جميعًا، وهو الأوْلى والأصحّ؛ لأنّه في مقام الاستدراج سيكون أشمل، والله أعلم.

والآخر: أنّ هذه الجملة من كلام الله تعالى جاء به للاعتراض بين كلامه(٨٣)، جاء به للاعتراض بين كلام الرجل المؤمن.

وممن ذكر الوجهين من غير ترجيح الماوردي، إذ قال: ((يحتمل وجهين: أحدهما: مسرف على نفسه كذاب على ربه إشارة إلى موسى ، ويكون هذا من قول المؤمن. الثاني: مسرف في عناده كذاب في ادعائه إشارة إلى فرعون [ويكون] هذا من قوله تعالى)) (٨٤).

المبحث الثاني:

الكلام المشترك بين العباد:

وردت كثير من الآيات ورد فيها قول مشترك جاء مدرجًا في الحوار بين اثنين، من ذلك:

أولًا: قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾[٨٥]، في قوله: ((إِنَّكَ لا تُخْلِفُ الْمِيعادَ))، قولان:

أحدهما من كلام الداعين أنفسهم، الآخر: قول مدرج من الملائكة، وهو تأمينهم على دعاء المؤمنين، وفي الوجهين تُعدّ جملة اسئنافية، ويرى الطبري أنها من قول الداعين أنفسهم، وخرّجها مخرجين، أحدهما: لتؤتينا ما وعدتنا على رسلك، قالوا: وليس ذلك على أنّهم قالوا: إن توفيتنا مع الأبرار، فأنجز لنا ما وعدتنا به؛ لأنّهم قد علموا أنّ الله لا يخلف الميعاد، وأنّ ما وعد على ألسنة رسله ليس يعطيه بالدعاء، ولكنه تفضل بابتدائه، ثم ينجزه[٨٦].

والآخر: بل ذلك قول من الداعين على معنى المسألة والدعاء لله بأنْ يجعلهم ممن آتاهم ما وعدهم من الكرامة، لا أنّهم كانوا قد استحقوا منزلة الكرامة عند الله في أنفسهم، ثم سألوه أن يؤتيهم ما وعدهم بعد علمهم باستحقاقهم عند أنفسهم، فيكون ذلك منهم مسألة لربهم أن لا يُخلف وعده[٨٧]، وعند السمعاني أنّ الجملة هنا إنْ كانت من قولهم فهي على المدح؛ لأنّ الداعين قطعوا أنّ الله تعالى لا يخلف الميعاد[٨٨].

الوجه الآخر: أنّ هذه الجملة مدرجة من قول الملائكة بمعنى الدعاء، وعليه تكون جملة اعتراض تذييلي[٨٩].

وقد وجّه ابن الجوزي الجملة ثلاثة أوجه، الوجهان -كما قال الطبري- والثالث: أنه سؤال لتعجيل ما وعدهم من النصر على الأعداء، لأنه وعدهم نصراً غير مؤقت، فرغبوا في تعجيله[٩٠].

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ

ٱلۡخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[٩١]، وقوله تعالى: ((ذلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ...))، اختلف فيه المفسرون وبعض أرباب أهل اللغة على أربعة أقوال، وأشهرها اثنين:

أحدهما: هو من قول يوسف (عليه السلام)، وعليه أكثرهم[٩٢]، وعلى هذا تكون (ذلك) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أمري، أو مرفوع على الابتداء[٩٣]، قال الفراء: ((قَالَ ذَلِكَ يوسف لَمَّا رجعَ إِلَيْهِ الساقي فأخبره ببراءة النسوة إيَّاه، فقال يوسف: (ذلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ)، وهو متصل بقول امرأته (الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ذلِكَ)، وربّما وُصل الكلامُ بالكلام، حَتَّى كأنه قولُ واحدٍ وهو كلام اثنين، فهذا من ذَلِكَ))[٩٤] .

ويجوز كونه من قول الله تعالى حكاه على لسان يوسف عليه السلام، ويجوز ذلك في الكلام لظهور الدلالة على هذا المعنى[٩٥] .

الثاني: أنّه من قول الله تعالى حكاه على لسان امرأة العزيز اعترافًا منها أنّها لم تخن سيدها، والمراودة كانت من نفسها، واحترست لهذا بأنّ النفس أمّارة بالسوء، وسكوتها يُعدّ كيدًا منها ليوسف عليه السلام، والله لا يهدي كيْد الخائنين. ذهب إلى هذا الرأي مجموعة من اللغويين والمفسرين، كأبي عبيد المعتزلي[٩٦] فيما نقل عنه النحاس، والماوردي[٩٧]، ورجحه ابن عطية[٩٨]، ولم يذكر أبو حيان غيره[٩٩]، وابن القيم[١٠٠]، وابن عادل الحنبلي[١٠١]، والمحدثون الطاهر بن عاشور[١٠٢]، وسعيد حوّى[١٠٣]، واحتجوا بحجج كثيرة، منها

- أنّ الضمير بـ(لم أخنه) راجع إلى يوسف عليه السلام، وخذا يدلّ أنّه من كلامها وهو المقصود أنها قالت مقالة صدق[١٠٤].
- يحصل في الآيات تقديم وتأخير كما يرى ابن عطية، إذ قال: ((هذه المقالة من يوسف هي متصلة بقوله للرسول: ((إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ))[١٠٥]، وفي الكلام تقديم وتأخير، فالإشارة بقوله: ذلِكَ- على هذا التأويل- هي إلى بقائه في السجن والتماسه البراءة، أي: هذا ليعلم سيدي أني لم أخنه...وهذا يضعف؛ لأنّه يقتضي حضوره مع النسوة عند الملك، وبعد هذا يقول الملك: ائْتُونِي بِهِ)[١٠٦]،))[١٠٧].

- الإتصال أولى من القطع وتداخل القولين معًا؛ لأنّه إن كان من قوله عليه السلام سيكون الوصل بين الكلامين الأجنبيَين، ((ما جاء ألبتة في نثر ولا نظم؛ فعلمنا أن هذا من تمام كلام المرأة))[١٠٨].

وهناك رأيان آخران لكنهما ليسا كالرأيين السابقين، وهما:

أحدهما: أنّه من قول العزيز ذكره القرطبي نقلًا عن السدّي، والضمير في (لم أخنه) عائد إلى يوسف عليه السلام، أي: أنّ العزيز لم يخن يوسف، وأنّ سيجزيه على أمانته[١٠٩].

والآخر: أنّه قول الشرابي إلى السجن بعد أن سمع الملك مقالة النساء، ومقالة امرأة العزيز[١١٠].

هذه الآراء التي قيلت في الآية الشريفة، يترجح منها الأوليان، والباقيان ضعيفان، والله تعالى أعلم، ولا فرق عندي بين القول الذي حكاه الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام، أو على لسان امرأة العزيز؛ لأن في كلا الحالتين تدلّ على براءة نبي الله يوسف عليه السلام، واستعمل القرآن الكريم بعض اللمسات البيانية ليدلّ على عظمة اهتمامه ببيان براؤته، ومن هذه اللمسات:

١- جعل الجملة اسمية ليدل بها على الثبوت.

٢- للتنبيه جعل الكلام مشتركًا بين اثنين، أو أكثر حسب الآراء التي قيلت.

٣- لم يكتف بجملة واحدة، ((ذلك ليعلم أني...))، بل احترس لهذه الجملة بقوله: ((وأنّ الله لا يهدي كيد الخائنين))، وقيل في هذه الآية كما قيل في الآية التي تكلمت عنها، والله تعالى أعلم.

ثالثًا: قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾[١١١]، وقال: ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾[١١٢]، ((ماذا)) يحتمل أن تكون كلّها أداة استفهام، وتكون مفعولاً ثانياً لـ((تأمرون)) على سبيل التوسّع فيه، بأنْ، حذف منه حرف الجر كما قال[١١٣]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقدْ تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ

ويكون المفعول الأول محذوفاً؛ لفهم المعنى، أي: أيّ شيء تأمرونني، وأصله: بأي شيء، وجاز أن تكون (ما) استفهاماً مبتدأ، و(ذا) بمعنى الذي خبر عنه، و(تأمرون) صلة (ذا)، لا محلّ لها من الاعراب، ويكون قد حذف منه مفعولي (تأمرون)، وهما: ضمير المتكلم والثاني وهو الضمير العائد على الموصول، والتقدير: فأي شيء الذي تأمروننيه، أي: تأمرنني به، والاعرابان كلاهما في (ماذا) جائز في قراءة من كسر النون، إلا أنه حذف ياء المتكلم وأبقى الكسرة دلالة عليها[١١٤] وقدر ابن عطية الضمير العائد على ذا إذا كانت موصولة مقرونة بحرف الجر، فقال: وفي (تأمرون) ضمير عائد على (الذي)، تقديره: تأمرون به[١١٥]، واعترض عليه ابن سيده بقوله: ((وهذا ليس بجيّد؛ لفوات شرط جواز حذف الضمير، إذا كان مجروراً بحرف الجر، وذلك الشرط هو أن لا يكون الضمير في موضع رفع، وأن يجرّ ذلك الحرف الموصول أو الموصوف به أو المضاف إليه ويتحد المتعلق به الحرفان لفظاً ومعنى ويتّحد معنى الحرف أيضاً، وابن عطية أنّه قدره على الأصل ثم اتسع فيه، فتعدى إليه الفعل بغير واسطة الحروف ثم حذف بعد الاتساع))[١١٦]، وفي ((ماذا تأمرون)) رأيان:

أحدهما: أنّ القول حكاه الله تعالى على لسان فرعون، فيكون كلام الملأ انتهى إلى (من أرضكم)، ويكون قوله مدرجًا بين كلام الملأ، وذهب إليه كثير من اللغويين والمفسرين[١١٧]، واحتجّ بعض المفسرين أنّ فرعون أراد استمالة قلوب الملأ بأنْ ترك لهم أمر موسى عليه السلام، ومشاورتهم في الأمر[١١٨]، ورأى بعضهم أنّ فرعون لّما رأى من موسى الآيات ثُبِر ولم يعرف ماذا يفعل طلب استشارة الملأ[١١٩].

ويرى الماتريدي أنّه من قول فرعون حتى ينفي الله عز وجل عنه صفة الألوهية بعد ان ادّاعها فرعون؛ لأنّه لو كان إلهًا لما طلب المشورة من الملأ، ولعلم كيفية تدبير أمر موسى عليه السلام[١٢٠]

الآخر: أنّ القول للملأ حكاه الله على ألسنتهم[١٢١]، ومن الذين ألمحوا إلى أنّه من كلام الملأ الزمخشري[١٢٢]، واحتجّ الذين قالوا إنّه من كلام الملأ بأنّ فرعون سيدهم أو ملكهم، فمن غير الممكن أن يأمروه، وهذا الأمر صادر من بعضهم إلى بعضهم الآخر، وأغلب الذين ذكروا هذا ممن ذكروا الوجهين[١٢٣].

ويرى الطاهر بن عاشور أنّ القول قولين، القول الأول لفرعون وهو الذي في سورة الشعراء، ولمّا علم الملأ أنّ أمر موسى عليه السلام متروك لهم قال بعضهم لبعض هذا القول الذي في سورة الأعراف[١٢٤].

والذي يبدو لي أنّ الطاهر ذهب إلى أنّ التأسيس مقدَّم على التوكيد، فهو يحاول أن يثري المعاني وينوع في الأساليب التعبيرية على ما يجيزه النظام اللغوي، فالتكرير أحد أنواع التوكيد.

وأرى أنّ القول لفرعون حكاه الله تعالى على لسانه؛ لما ذكروه من آراء فيها، وكذلك إنّ أكثر الظالمين لمّا يشعرون بالخطر يهددهم يحلون قضيتهم من قضية خاصة غلى قضية رأي عام، أليس هو القائل: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ﴾ [١٢٥] .

رابعًا: قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۖ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾[١٢٦]، أُختُلِف في قوله: ((هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمنُ))، على قولين:

أحدهما: أنّه من قول الكافرين حكاه الله تعالى عنهم، وعلى هذا فلا اشتراك في القول، وممّن قطع به الثعلبي والرازي والبيضاوي[١٢٧].

والآخر: أنّه ليس من قول الكافرين، والقول مدرج، والاختلاف فيه على وجوه، وهي:

١- أنّه من قول الملائكة[١٢٨].

٢- انّه من قول المؤمنين[١٢٩].

٣- أنّه من قول الله تعالى[١٣٠].

٤- أنّه من قول المنادي ولم يخصص[١٣١].

ويرى الماوردي أنّه قول واحد وهو للمؤمنين[١٣٢]، وعلى كلامه لا إدراج فيه، ولم أجد من ذهب إليه.

واختُلِف من أين يبدأ القول، أهو من (هذا) أم من (ما وعد)؟

يرى الفراء أنّ (هذا) صفة للمرقد والقول يبدأ من (ما وعد...)، قال: ((فـ(هَذَا) و (ما) فِي موضع رفع، كأنك قلت: هَذَا وعد الرحمن، ويكون (مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا هذا)، فيكون (هَذَا) من نعت المرقد خفضًا، و(ما) فِي موضع رفع: بعثكم وعد الرحمن))[١٣٣].

والآخر: ذكره الزجاج مع ذكر الرأي الأول، إذ قال: (((هذا) رفع بالابتداء، والخبر (مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ)، وهذا قول المشركين، أعني: هذا ما وعد الرحمن، ويجوز أن يكون " هذا " من نعت (مرقدنا)، على معنى: من بَعَثَنا من مَرْقَدِنَا هَذَا الذي كنا راقدين فيه؟ ويكون: (ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) على ضربين: أحدهما على إضمار هذا. والثاني على إضمار حق، فيكون المعنى حق ما وعد الرحمن. والقول الأول أعني ابتداء هذا عليه التفسير، وهو قول أهل اللغة))[١٣٤].

ويبدو أنّه ليس من قول الكافرين، ويترجح على لِما ذكره المفسرون، لكن يبقى أهو من قول المؤمنين أم من قول الملائكة، ولا فرق بينهم؛ لأنّ الملائكة من المؤمنين، والله تعالى أعلم.

خاتمة البحث:

إنّ من أهم النتائج التي توصلت إليها بعد هذا التجوال في بستان القرآن الكريم ما يأتي:

- الجملة القرآنية ذات القول المشترك أحيانًا يراد بها الوجهان؛ ليحقق بذلك اختصار اللفظ، وغزارة في المعاني.
- الآيات التي جاء بها القول المشترك كانت تعالج موضوعات دقيقة جداً.
- كان للقصص القرآني النصيب الأكبر في الاشتراك، وهذا كلّه مبني على الحوار.

تم البحث ولله الحمد على ما أنعم به وأكرم، والصلاة والسلام على نبينا المكرم، وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم.

الهوامش

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٥٦.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ٢١٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٢١٣

(٤) الاتقان في علوم القرآن: ١/ ٣٦٠.

(٥) ينظر: البرهان: ٣/ ٢٩٤.

(٦) سورة النمل، من الآية: ٣٤.

(٧) ينظر: البرهان: ٣/ ٥٧

(٨) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣.

(٩) لرجل من دارم هو جويرية بن زيد. ينظر في: شرح المصنف: ٢/ ٣٧٦، والإرتشاف: ٢/ ٣٧٢، مغني اللبيب: ٢/ ٢١٣، همع الهوامع: ٢/ ٣٢٩.

(١٠) ينظر: المصادر نفسها.

(١١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ٢١٧، ٢١٨.

(١٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.

(١٣) سورة أل عمران، الآية: ٣٦

(١٤) الدر المصون: ٣/ ١٨٣.

(١٥) تأويلات أهلّ السنة: ٢/ ٣٥٨، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٥٧٦، القطع والإتناف: ١٣٣، وقال السمرقندي: الخطاب لرسول الله ﷺ، ينظر: بحر العلوم: ١/ ٢٣٣.

(١٦) ينظر: الجنى الداني: ١٨٧، رصف المباني: ٤٧٣.

(١٧) ينظر: غريب القرآن: ١٠٤.

(١٨) ينظر: ، وهي قراءة أبي بكر رواية عن عاصم كذلك كما في البحر المحيط ٢/ ٤٣٩

(١٩) ينظر: جامع البيان: ٦/ ٣٣٤.

(٢٠) المحرر الوجيز: ١/ ٤٣٢، وينظر: مفاتيح الغيب: ٨/ ٢٠٤

(٢١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢١٦.

(٢٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٤٢٤، زاد المسير: ١/ ٣٧٧، أنوار التنزيل: ١/ ٢٥٠، فتوح الغيب: ٤/ ٩٠..

(٢٣) ينظر: رصف المباني: ٤٧٥.

(٢٤) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٧٠.

(٢٥) ينظر: الحجة للقراءات السبعة: ٣/ ٣٣.

(٢٦) التبيان في اعراب القرآن: ١/ ٢٥٤.

(٢٧) ينظر: حجة القراءات: ١٦١.

(٢٨) ينظر: التفسير الوسيط: ١/ ٤٩٢.

(٢٩) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٩٦.

(٣٠) ينظر: التحرير والتنوير: ٣/ ٢٣٣.

(٣١) ينظر: المصدر نفسه.

(٣٢) سورة المائدة، الآية: ٢٩.

(٣٣) جامع البيان: ١٠/ ٢١٧، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣/ ١٦٨٣.

(٣٤) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٢٣٢.

(٣٥) ينظر: روح المعاني: ٣/ ٢٨٥.

(٣٦) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٣٧.

(٣٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ١٧٩.

(٣٨) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٢/ ٢٦٩.

(٣٩) سورة الحشر، الآية: ١٧ .

(٤٠) سورة يونس، الآية: ٨١.

(٤١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣/ ١٦٨٣.

(٤٢) ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء: ٩٦، المحرر الوجيز: ٣/ ١٤٣.

(٤٣) سورة طه، الآيتان: ٦٧، ٦٨.

(٤٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٣٨٩.

(٤٥) سورة طه، الآية: ٥٣

(٤٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٦٦، القطع والإتناف: ٦٤١ تفسير الوسيط: ٣/ ٢٠٩.

(٤٧) سورة طه، من الآية: ٥٢.

(٤٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٦٦، القطع والإتناف: ٦٤١، تفسير السمرقندي: ٢/ ٤٠٢، الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٣١، تفسير الوسيط: ٣/ ٢٠٩، تفسير السمعاني: ٣/ ٣٣٥.

(٤٩) ينظر: التفسير الوسيط: ٢/ ٢٠٩، الأساس في التفسير: ٧/ ٣٣٦٤.

(٥٠) ينظر: تفسير أنوار التنزيل: ٤/ ٣٠.

(٥١) ينظر: تفسير السمرقندي: ٢/ ٤٠٧.

(٥٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠/ ٦٦٣١.

(٥٣) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٨/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٥٤) فتح البيان في مقاصد القرآن: ٨/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٥٥) ينظر: التفسير الوسيط: ٢/ ٢٠٩ .

(٥٦) ينظر: الأساس في التفسير: ٧/ ٣٣٦٤.

(٥٧) ينظر: الكشاف: ٣/ ٦٩.

(٥٨) سورة الأنعام، الآية: ٩٩.

(٥٩) ينظر: الإنتصاف من الكشاف: ٣/ ٦٩.

(٦٠) فتوح الغيب: ١٠/ ١٨٤.

(٦١) مفاتيح الغيب: ١٠/ ١٨٤.

(٦٢) سورة طه، الآيتان: ٥٤، ٥٥.

(٦٣) أنوار التنزيل: ٤/ ٣٠.

(٦٤) البحر المحيط: ٧/ ٣٤٢.

(٦٥) سورة النمل، الآية: ٣٤.

(٦٦) سورة النمل، من الآية: ٣٥.

(٦٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٦/ ٣٩، تفسير السمرقندي: ٢/ ٥٨١، تفسير ابن فورك: ١/ ٢٩٧، لطائف الإشارات: ٣/ ٣٦، الكشاف: ٣/ ٣٦٩.

(٦٨) ينظر: زاد المسير: ٦/ ١٦٩، مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٥٥٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠٨، الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٩٥، تفسير أنوار التنزيل: ٤/ ١٦٠، اللباب في علوم الكتاب: ١٥/ ١٥٢

(٦٩) الكشاف: ٣/ ٣٦٩، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ٨/ ٢٣٦.

(٧٠) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٢٥٨.

(٧١) التحرير والتنوير: ١٩/ ٢٦٦.

(٧٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩٢، تأويل مشكل القرآن: ١/ ١٧٩، الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٥٢، إعراب القرآن: ٣/ ١٤٤، تأويلات أهل السنة: ٨/ ١١٤، الهداية إلى بلوغ النهاية: ٨/ ٥٤١٧، تفسير الوسيط: ٣/ ٣٧٧، مغني اللبيب: ١/ ٢١٨، روح المعاني: ١٠/ ١٩٣.

(٧٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩٢.

(٧٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١١٩.

(٧٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٥٢، اعراب القرآن: ٣/ ١٤٤.

(٧٦) سورة طه، الآية: ٦١.

(٧٧) ينظر: درة التنزيل: ٢/ ٦٦٩، إرشاد العقل السليم: ٦/ ٢٥، حاشية الشهاب: ٦/ ٢١٠، روح المعاني: ٨/ ٥٣٢، التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٥٠.

(٧٨) التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٥٠.

(٧٩) ينظر: الصاحبي: ٢٧٧، مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٦٥، روح المعاني: ٨/ ٥٣٢.

(٨٠) سورة غافر، الآية: ٢٨.

(٨١) التحرير والتنوير: ٢٤/ ١٣٠، ١٣١

(٨٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٣٠٨، روح المعاني: ١٢/ ٣١٨.

(٨٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٥١٠.

(٨٤) النكت والعيون: ٥/ ١٥٣.

(٨٥) سورة آل عمران، الآية: ١٩٤.

(٨٦) ينظر: جامع البيان: ٧/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٨٧) ينظر: جامع البيان: ٧/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٨٨) ينظر: تفسير السمعاني: ١/ ٣٨٩.

(٨٩) ينظر: المصدر نفسه، بصائر ذوي التمييز: ١/ ١٦١.

(٩٠) ينظر: زاد المسير: ١/ ٣٦٢.

(٩١) سورة يوسف، الآيات: ٥١، ٥٢، ٥٣.

(٩٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٧، تفسير عبد الرزاق: ٢/ ٣٢٧، تأويل مشكل القرآن: ١١٩، جامع البيان: ١٣/ ٢٠، ١٦/ ٤٢، معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١١٥، تفسير أبي حاتم: ٧/ ٢١٧٥، تاويلات أهل السنة: ٦/ ٢٥٢، معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٤١٣، مفاتيح الغيب: ١٨/ ٤٦٨، نظم الدرر: ٤/ ٥٨.

(٩٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٣٢.

(٩٤) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٧.

(٩٥) ينظر: زاد المسير: ٢/ ٤٤٧

(٩٦) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٤١٣.

(٩٧) ينظر: النكت والعيون: ٣/ ٤٧.

(٩٨) ينظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٢٥٣.

(٩٩) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٨٨

(١٠٠) ينظر: التفسير القيم: ١/ ٣٣٠.

(١٠١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ١٢٩.

(١٠٢) ينظر: النكت والعيون: ٣/ ٤٧.

(١٠٣) ينظر: الأساس في التفسير: ٥/ ٢٦٦٥.

(١٠٤) ينظر: زاد المسير: ٢/ ٤٤٧.

(١٠٥) سورة يوسف، من الآية: ٥٠.

(١٠٦) سورة يوسف، من الآية: ٥٤.

(١٠٧) المحرر الوجيز: ٣/ ٢٥٣، ٢٥٤

(١٠٨) اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ٣٠.

(١٠٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٩/ ٢٠٩.

(١١٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ١٢٩.

(١١١) سورة الأعراف، الآيات: ١٠٩، ١١٠، ١١١.

(١١٢) سورة الشعراء، الآيات: ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(١١٣) البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣، وفي خزانة الأدب: ٩/ ١٢٤، وشرح شواهد المغني: ٧٢٧؛ وهو من شواهد: الكتاب: ١/ ٣٧، مغني اللبيب ص٣١٥، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١، ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب: ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

(١١٤) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٤٢، المحرر الوجيز: ٢/ ٤٣٧، اعراب القرآن لابن سيده: ٥/ ٩٢، الدر المصون: ٥/ ٢٣٣

(١١٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٤٣٧.

(١١٦) اعراب القرآن لابن سيده: ٥/ ٩٢

(١١٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٨٧، ٢/ ٤٧، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٦٤، تأويلات أهل السنة: ٤/ ٥٢٦، ٨/ ٥٧، القطع والإئتناف: ٢٥٨، تفسير القرآن العظيم للطبراني: ٢/ ٤٥٦، الكشف والبيان: ٤/ ٣٦٨، ٥/ ٢٢٩، الهداية: ٤/ ٢٤٨٦، النكت والعيون: ٤/ ١٦٩، مفاتيح الغيب: ١٤/ ٣٥١، الدر المصون: ٥/ ٣٣٢.

(١١٨) ينظر: تفسير القرآن العظيم للطبراني: ٢/ ٤٥٦.

(١١٩) ينظر: النكت والعيون: ٤/ ١٦٩.

(١٢٠) ينظر: تأويلات أهل السنة: ٤/ ٥٢٦، ٨/ ٥٧، ٥٨.

(١٢١) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٢٧، فتوح الريب: ٦/ ٥٠٨، التحرير والتنوير: ٩/ ٤٢.

(١٢٢) ينظر: الكشاف: ٢/ ١٣١، ٢/ ٦٥٣، ٣/ ٣١٦.

(١٢٣) ينظر: جامع البيان ١٣/ ٢٠، ٢١/ ٢٣٠، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٤، بحر العلوم: ١/ ٥٣٨، تفسير السمعاني: ٢/ ٢٠٣، زاد المسير: ٣/ ٢٣٨، روح المعاني: ٥/ ٢٣.

(١٢٤) ينظر: التحرير والتنوير: ١٩/ ١٢٤، ١٢٥

(١٢٥) سورة غافر، الآية: ٢٦.

(١٢٦) سورة يس، الآية: ٥٢.

(١٢٧) ينظر: الكشف والبيان: ٨/ ١٣٠، مفاتيح الغيب: ٢٦/ ٢٩١، أنوار التنزيل: ٤/ ٢٧٠.

(١٢٨) ينظر: تفسير مجاهد: ٥٦٠، معني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٠، تأويل مشكل القرآن: ١٧٩، نأويلات أهل السنة: ٨/ ٥٢٨، تفسير القرآن العظيم للطبراني: ٦/ ٤٢٧، بحر العلوم: ٣/ ١٧٢، الهداية إلى بلوغ النهاية: ٩/ ٦٠١٥، زاد المسير: ٣/ ٥٢٧ .

(١٢٩) ينظر: تفسير عبد الرزاق: ٣/ ٨٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٠٠، معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٥٠٥، تفسير القرآن العظيم للطبراني: ٦/ ٤٢٧، بحر العلوم: ٣/ ١٧٢، الهداية إلى بلوغ النهاية: ٩/ ٦٠١٥، زاد المسير: ٣/ ٥٢٧، التحرير والتنوير: ٢٣/ ٤٠.

(١٣٠) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٥٢٦.

(١٣١) ينظر: جامع البيان: ١٢/ ٤٩٤، زاد المسير: ٣/ ٥٢٧.

(١٣٢) ينظر: النكت والعيون: ٥/ ٢٣، ٢٤.

(١٣٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٠.

(١٣٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٩١.

المصادر والمراجع:

-الإتقان في علوم القرآن، للسيوطيّ، دار المعرفة، بيروت، (د. ت) .

-ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدّكتور مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط (١) ١٤٠٤هـ.

-الأساس في التفسير، سعيد حوى، دار السلام، القاهرة، ط(٦) ١٤٢٤هـ.

-أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت) .

-الأشباه والنّظائر، للسيوطيّ، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ.

-الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

-إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت: ٣٣٨ هـ، عناية: خالد العلي، الناشر: دار المعرفة – بيروت – لبنان.

-أمالي الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) تحقيق عبد السّلام محمد هارون المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، مطبعة المدني، ١٣٨٢ هـ.

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (عبد الله بن عمر الشيرازي). التزام عبد الرحمن محمد، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٤٥ م.

-الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، ت: ٧٣٩ هـ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط ٣.

-بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، ب ت

-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: ٧٤٥ هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط ١٤٢٠ هـ.

-البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، ت: ٧٩٤ هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٦ هـ.

-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تح: محمد علي النجار، لمجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

-تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). تعليق: أحمد صقر. المكتبة العلمية - المدينة المنورة ١٤٠١ هـ.

-تأويلات أهل السنة، أبو منصور محمَّد بن محمَّد الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ)، تحقيق: محمَّد مستفيض الرحمن. مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٤ هـ.

-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ). تحقيق: علي محمَّد البجاوي البابي الحلبي- مصر.

-التحرير والتنوير، محمَّد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ). الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤ م.

-التسهيل لعلوم التنزيل، بو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تح: د. عبدالله الخالدي، ط١ دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ١٤١٦ هـ

-تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: أحمد العماري. مكتبة الدار- المدينة ودار طيبة - الرياض.

-تفسير القرآن، المعروف بتفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تح: د. محمود محمد عبده، ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٩هـ.

-تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون – آخر سورة السجدة، محمد بن الحسن ابن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت ٤٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

- تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١ دار الوطن، الرياض – السعودية، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

-تفسير القرآن العظيم المنسوب للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٤٢هـ)، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ب ت.

-التفسير القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، إشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط١ دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٤١٠ هـ.

-تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت ١٠٤هـ)، تح: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، ط١، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

-التفسير الوسيط للواحدي المعروف بالوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

-جامع البيان في تأويل القرآن، المعروف بتفسير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد ابن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

-الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١ هـ)، تح: هشام سمير البخاري، ط دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣ م.

-حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط دار الرسالة، ب ت.

-الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، ط٢ دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ب ت.

-ديوان خفاف بن ندبة السلمي، شرح وتعليق: محمد نبيل طريفي، ط دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م.

-ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ.

-ديوان معدي كرب، عمرو بن معدي كرب، تح: مطاع الطرابيشي، ط١ مجمع اللغة العربية، دمشق، ب ت.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري ابن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (ت ١٣٤٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ب ت.

-زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، ط١ دار الكتاب، العربي – بيروت، ١٤٢٢ هـ.

-شرح أبيات سيبويه، للسِّيرافي، تح: د. محمّد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

-شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت .

-الصّاحبيّ، لابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

-فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، ط المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب المعروف بحاشية الطيبي على الكشاف، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، تح: إياد محمد الغوج، والقسم الدراسي: د. جميل بني عطا، و د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط١، ساعدت جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم على طبعه ونشره، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

-القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط١ دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

-الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٣ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي،تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ب ت.

-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

-لطائف الإشارات، المعروف بتفسير القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تح: إبراهيم البسيوني، ط٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ب ت.

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

- المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- مفاتيح الغيب، المعروف بالتفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط عالم الكتب. – بيروت، ب ت.

- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار،١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

-معاني القرآن، للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، الدّار المصرية للتّأليف والترجمة، القاهرة، ب. ت.

-معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تح: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٩.

-معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، ط، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.

-النكت والعيون، المعروف بتفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب ت.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، ط المكتبة التوفيقية – مصر، ب ت.

-الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، إشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط١، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.